



اسم المقال: عرض اطروحة (التطور التكنولوجي والحرب) للطالب براء عبدالقادر وحيد

اسم الكاتب: م.د. محمد كريم كاظم

رابط ثابت: <https://political-encyclopedia.org/index.php/library/6940>

تاريخ الاسترداد: 2026/05/14 20:11 +03

الموسوعة السياسية هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت. لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسية - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسية - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع <https://political-encyclopedia.org/terms-of-use>

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة دراسات دولية جامعة بغداد ورفده في مكتبة الموسوعة السياسية مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكرية ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.



عرض أطروحة:

(التطور التكنولوجي والحرب)

للطالب براء عبد القادر وحيد

عرض: المدرس الدكتور

محمد كريم كاظم (*)

تناولت أطروحة الدكتوراه للطالب براء عبد القادر وحيد محمود والتي نوقشت في كلية العلوم السياسية بجامعة النهريين موضوعاً مهماً يتعلق بـ"التطور التكنولوجي والحرب".

لقد أصبح اندماج التطور التكنولوجي بالمعادلة الحربية أهم ما يميز عالم اليوم، فالقدرة التكنولوجية للدولة إلى جانب عوامل أخرى باتت تمثل العامل الحاسم في تقرير مجرى الحروب. بل أصبحت التكنولوجيا تفرض نفسها على المؤسسة العسكرية، بالقدر الذي أصبحت فيه سمات ومتطلبات وأنماط الحرب الحديثة، تفرض نفسها على الفكر العسكري المعاصر. ومن ثم، لا مفر من الاهتمام بالتكنولوجيا العسكرية التي أصبحت وستبقى من صميم مهمات وواجبات رجل الحرب. الأمر الذي دفع الكثير من الدول إلى توظيف أقصى طاقاتها، لتبني الاتجاه التكنولوجي والتعجيل به، بعد إدراكها (من وجهة نظرها) لصحة معادلة مؤداها (تكنولوجيا عالية ومتفوقة تعني النصر، تكنولوجيا متدنية تعني الهزيمة)، وإن كانت هناك استثناءات على هذه المعادلة، أو أن فروضها لا تضمن تحقيق ما تشير إليه من نتائج بشكل دائم ومطلق. وبعد أن أثبت الواقع لتلك الدول أن الحروب لن تصبح من الماضي، بل ستخذ لنفسها أدوات جديدة، وأشكالاً وطرقاً مختلفة، وستتوزع ساحاتها، وتتعدد ذرائعها ومبرراتها، ويتغير أطرافها، وتتوسع حدودها، طالما بقيت التكنولوجيا عاملاً داعماً لميدانها، ووجهاً من وجوه تعيبتها.

والحرب، إحدى الظواهر التي رافقت الزمان بمختلف أبعاده، ماضياً وحاضراً، وسترافقه مستقبلاً. فهي ضاربة في القدم لأنها ظهرت مع ظهور المجتمعات البشرية منذ فجر الحضارة الإنسانية، وما زالت مستمرة في وقتنا الحاضر، وستبقى إلى زمن طويل قادم، ما بقيت تلك المجتمعات. ومن ثم فقد أثبت الواقع عدم صواب ذلك الرأي الذي تم تسويقه بعد انتهاء الحرب الباردة عام ١٩٩١، والذي تبلور حول رؤية مفادها، إن ظاهرة الصراع الدولي بشكل عام، وبضمنها

(*) كلية العلوم السياسية، جامعة النهريين.

ظاهرة الحرب، ستصبح من ظواهر الماضي، أو أن حروب المستقبل سوف تكون حروباً تقليدية، ذلك أن البشرية ما زالت ماضية في إتيام كوكبها بما يكفي لتدميره مئات المرات، بل إن الأرض لم تعد تُشبع نُهم وغرائز العسكرية للندمير، فتم تجاوزها إلى حرب الفضاء والنجوم.

أن حروب المستقبل سوف تشهد تطورات جذرية تقلب المفاهيم والمعايير المعروفة للشؤون العسكرية رأساً على عقب، بفعل تراكم تأثير وتنوع وتطور مخرجات ثورات متعددة، مثل ثورات التكنولوجيا والمعلومات والإعلام والاقتصاد، وغيرها من الثورات التي راحت تنتقل تلقائياً إلى الساحات العسكرية. وقد أسهمت الأنظمة الخبيرة ومعدات الذكاء الاصطناعي والشبكات العصبية وأشعة الليزر والروبوت والسوبر كومبيوتر، على سبيل المثال لا الحصر، في تحديد الهدف وتحويله إلى أثرٍ بعد عين في لحظات.

وفي عالم أصبح الابتكار التكنولوجي فيه مفتاح التقدم، وأشدت فيه التنافس في التكنولوجيا، ليمتد تأثيره إلى النواحي السياسية والإستراتيجية، إلى جانب النواحي الاقتصادية، وعلى نحو جعل التكنولوجيا عامل سيطرة توهل من يمتلكها لأن يسيطر في أي مجال آخر. فأن استمرار ظاهرة الحرب يجعل من مسألة دراستها وفهمها، بوصفها مجالاً مستقلاً قائماً بذاته من ناحية، له قواعده وقوانينه وتحكمه ظروفه الخاصة. وبوصفها مجالاً متولداً ومتأثراً بمختلف المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، من ناحية ثانية، مسألة حيوية على قدرٍ بالغ الأهمية، ليس للمختصين فحسب، طالما إن عملية إدارة الحرب ووضع إستراتيجياتها، لم تعد من اختصاص الجنرالات وحدهم، بل أصبحت تُرسم تلك الإستراتيجيات على طاولة مستديرة، يلتف حولها القادة السياسيون والجنرالات والفنيون والعلماء والمتفوقون، حتى في أكثر الدول تقدماً. على إن دراسة ظاهرة الحرب تلك، لانعني بها دراسة المعارك والحملات العسكرية والتعرف على أنواع السلاح وأحكام إطلاق النار وغيرها، فحسب، وإنما دراستها على مستوى أعلى هو مستوى الإستراتيجية والعمليات والتكتيك.

تتبع إشكالية الدراسة. من خلال طرح التساؤل الرئيس الآتي: كيف سيكون شكل حروب المستقبل في ظل تطور التكنولوجيا العسكرية وتوظيفها في وسائل وأدوات الحروب؟ وللإجابة على هذا التساؤل، انطلقت الدراسة من فرضية قوامها (أن توظيف التطور التكنولوجي في المجالات العسكرية وفي استخدام القوات المسلحة، سوف يُغير من طبيعة الحرب مستقبلاً، وبما يجعلها تتواءم مع التحديات التي تفرضها الموجة الثالثة على المستوى العسكري). وفي ضوء الفرضية التي تم طرحها توزعت هيكلية هذه الأطروحة إلى أربعة فصول تكفلت

الإجابة عن السؤال المطروح، فضلاً عن الخاتمة.

فقد عمد الفصل الأول إلى دراسة التكنولوجيا والحرب بوصفه إطاراً نظرياً مفاهيمياً من خلال مبحثين. تناول المبحث الأول منه مفهوم المصطلحين وتمييزهما عن المفاهيم المقاربة، تجنباً للوقوع في اشتباكاتهما. في حين تناول المبحث الثاني العلاقة الجدلية بين المصطلحين وأثرها في السياسة.

أما الفصل الثاني، فقد انصرف إلى دراسة التطور التكنولوجي والحرب في القرن العشرين، وفي مبحثين أيضاً. تناول أولهما ذلك التطور حتى انتهاء الحرب العالمية الثانية. وتناول الثاني التطور التكنولوجي والحرب في مرحلة الحرب الباردة.

بينما ركز الفصل الثالث على التطور التكنولوجي والحرب في مرحلة ما بعد الحرب الباردة وأثره في الشؤون العسكرية. ليتناول في مبحثه الأول المجالات الجديدة للتطور التكنولوجي، وليتناول في مبحثه الثاني الثورة في الشؤون العسكرية.

وأخيراً، اتجه الفصل الرابع إلى دراسة التطور التكنولوجي وحروب العقد الأول من القرن الحادي والعشرين. ليتناول دراسة حالة الحرب على العراق عام (٢٠٠٣) في المبحث الأول منه. والتوجهات المستقبلية للتطور التكنولوجي والحرب، في مبحثه الثاني. هذا إلى جانب خاتمة، تتضمن استنتاجات الأطروحة وتوصياتها.

يخلص الباحث في نهاية أطروحته إلى وضع عدد من الاستنتاجات منها

١. التكنولوجيا بدورها ظاهرة اجتماعية، أصبحت تشكل مدخلاً لتقدم الدول وقياس قدراته

فالتنمية التكنولوجية ما هي إلا نتاج للتنمية الاجتماعية الشاملة، كونها ظاهرة عامة تتعلق باستقرار المجتمع ورفاهيته.

٢. أصبحت المقومات التقليدية للقوة، ولاسيما العسكرية منها، تتأثر سلباً أو ايجاباً بمقدار تفاعلها مع التطور التكنولوجي، الأداة الرئيسية للتنافس والصراع، بعد أن تؤكد ميل مؤشر القوة الوطنية وبشكل واضح نحو تنامي القدرات التكنولوجية وتطويرها.

٣. أصبحت التكنولوجيا عاملاً رئيساً مؤثراً في الإستراتيجية العسكرية لكل دولة، وفي تحديد ملامح تلك الإستراتيجية والأبعاد الرئيسية لها، نتيجة الأثر المتصاعد للتطور التكنولوجي على مر العصور، والذي نالت منه النظم الحربية باختلاف أنواعها، القدر الأوفر.

٤. أصبح التطور التكنولوجي مفتوح النهايات، ولم يعد يقيد بحدود تحد من إمكانية استمراره، بعد أن انتقلت التكنولوجيا من مرحلة الاكتشاف عن طريق الصدفة أو بدافع الحاجة، إلى مرحلة التصميم والإبداع.

٥. قد يكون التطور التكنولوجي في دولة معينة سبباً في تراجع تكنولوجي لدولة أخرى، إذا ما أصبحت الأخيرة مستقبلاً مسرحاً لحرب متطورة، تشهد أقصى طاقات التوظيف التكنولوجي في ميدانها.

٦. لم يعد الاهتمام بالعلم والتكنولوجيا شأنًا وطنياً فحسب، بل شأنًا د ولياً يحتل موقع الصدارة في جدول أعمال النظام السياسي الدولي . فالسعي الجاد لتطوير هذه المجالات والتعاون فيها، أو معالجة ما ينجم عنها من تأثيرات جانبية، أصبح من أكثر قضايا السياسة الدولية أهمية، كقضايا البيئة والتلوث والتكنولوجيا العسكرية، وما شابه.

٧. ان ما سُمي بالحروب الحديثة، عُدّ بمثابة استخلاص لحقيقة حدوث تغييرات متسارعة في الأمن العسكري، أظهرت الحاجة لثورة في هذا العلم تتوافق أو تتكيف مع الثورة التكنولوجية. فكانت حرب عام (٢٠٠٣) على العراق، أحد ميادين اختبار ما طرأ على هذا العلم من تغيير وتطوير.

٨. ستشهد حروب المستقبل استخدام تكنولوجيا عالية، لا تصل إلى مستوى الحرب النووية الشاملة.

يوصي الباحث في نهاية أطروحته بما يأتي:

١. إدراك أهمية الحرب في عالم اليوم، وتفهمها بوصفها علماً على الأقل . فمتلما تتطلب الحرب حشد الجهود، يتطلب السلم تفهماً كاملاً للحرب وأصولها وال عوامل المؤثرة في هذه

- الأصول، حتى لا تكون يوم اندلاعها وهي مصحوبة بالكثير من التطور التكنولوجي، مشكلة مستعصية في جملتها وتفصيلها، يقع عائق مواجهتها على العسكريين وحدهم.
٢. الاهتمام بالدروس المستفادة من الحروب، كونها تمثل خبرات عسكرية ماضية لأزمة قديمة وحديثة، واستخلاص ما هو نافع من نتائجها، ويسهم في إثراء الخبرة الذاتية، التي تنعكس أيجاباً على إدارة الحرب مستقبلاً.
٣. صياغة مفهوم جديد للأمن الدولي، يقوم على التعاون والمساواة والثقة المتبادلة ويسهم في بناء عالم متوازن، بعد إخفاق المفهوم القديم الذي ارتكز على التحالفات العسكرية وسباق التسلح والتطوير المستمر لأدوات الحرب ووسائلها، إذ ليس من الضروري أن يؤدي مزيداً من التكنولوجيا المتطورة ومزيداً من التسلح ومزيداً من العناد، إلى مزيد من الأمن.
٤. إعادة النظر في قواعد الأبحاث العلمية وتطبيقاتها، ووضع معايير وقواعد تضم ن حسن استغلال مثل هذه الأبحاث، على النحو الذي يحد من توظيفها المفرط في ميدان الحرب وأدواتها، لإبقاء العلم والتكنولوجيا في سياقهما الملائم، ولتحقق الاستخدام الأمثل لمنجزاتهما التي تم وسيتم التوصل إليها مستقبلاً.
٥. إدماج العلم والتكنولوجيا في السياسة العامة للدولة، وامتلاك المؤسسات اللازمة لتخطيط التكنولوجيا ورسم سياساتها، وليس مجرد إضفاء الطابع التكنولوجي على الحكومة، كما هو حال أغلب الدول العربية.
٦. تطوير القاعدة الصناعية والتكنولوجية للدولة، بما يسمح لها بتأمين متطلبات صناعتها العسكرية، وتوفير منتجات هذه الصناعة.
٧. استيعاب التكنولوجيا المتطورة والعمل على مواكبتها وتكييفها مع البيئة، بما يضمن الحفاظ على الخصوصية المحلية والتاريخية، بعد أن أصبح تجاهل ثورة المعلومات والتكنولوجيا وعدم الاستفادة منهما، أمراً غير ممكن.
٨. تقليص الفجوة العلمية والتكنولوجية بين الدول المتقدمة والدول النامية، وأن تعمل الأخيرة على مواكبة استحداثاتها التكنولوجية لحاجات وقدرات وإمكانات مجتمعاتها، بما يسهم في تشجيعها على الابتكار، والشروع بتأمين متطلبات التوازن التكنولوجي.
٩. تنمية وتأهيل الموارد البشرية العربية، لتمكينها من دخول ميدان العلم والتكنولوجيا في حقول متقدمة، كالتكنولوجيا الحيوية والذكاء الصناعي والعقول الالكترونية وغزو الفضاء وأنظمة المعلومات، لتشكيل ركيزة عربية لانطلاق تكنولوجيا، تؤمن الإنطلاق في

مجالات التنمية الشاملة.

قدم الباحث جهداً متميزاً في تناول هكذا موضوع فيه كثير من السرية، ومن ثم كان موفوقاً
جداً في طرح هكذا موضوع م هم وحديث على الساحة الدولية وذي تأثير كبير على مستقبل الدولة
والنظام الدولي بشكل عام.